

**باسم جلالة الملك
و طبقا للقانون**

قرار عدد:

689

بتاريخ:

2019/12/25

بتاريخ: 2019/12/25 صدرت محكمة الاستئناف بأكادير وهي ثبت في
غرفة المشورة مؤلفة من السادة:

رقم الملف:

2019/1209/193

الحسن الصالحيرئيسا
عبد الرحيم الشعبانيمستشارا
الحسن شكور.....مستشارا
مريم بويميزاركاتب الضبط
القرار الآتي نصه:

المستأنفة:

شركة صوطا تيكيدا
بيتش

المستأنف عليه:

القسوني طامو

بين: شركة صوطا تيكيدا بيتش، شركة خفية الاسم في شخص ممثلها
القانوني الكائن مقرها الإجتماعي بالقطاع السياحي أكادير.
النائب عنها الأستاذ عبد الرحيم اكلابي المحامي بهيئة أكادير.
بوصفها طالبة إيقاف التنفيذ من جهة.

وبين: السيدة القسوني طامو، الكائنة بإقامة الخير بلوك 2 مكرر الشقة 2
حي تسيلادشيرة إنزكان.

بوصفها مطلوبة من جهة أخرى.

بناء على مقال إيقاف التنفيذ ومجموع الوثائق المدرجة بالملف.
وبناء على تقرير السيد المستشار المقرر الذي لم تقع تلاوته بإعفاء من
الرئيس وعدم معارضة الطرفين.
وتطبيقا لمقتضيات الفصل 32 وما يليه والفصل 147 وما يليه والفصل
429 من قانون المسطرة المدنية.
وبعد المداولة طبق القانون.

أصدرت الغرفة قرارها الآتي نصه وهي متكونة من نفس أعضاء جلسة المناقشة.
وبعد الاطلاع على المقال المودع بكتابة ضبط هذه المحكمة المؤدى عنه الرسم القضائي
بتاريخ: 2019/11/19 والذي تلتبس من خلاله طالبة أعلاه إيقاف إجراءات التنفيذ المعجل
للحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الابتدائية بأكادير تحت عدد 693 بتاريخ 2019/10/09

في ملف منازعات الشغل رقم 2017/1501/650 والقاضي عليها بأداء المدعى عليها في شخص ممثلها القانوني للمدعي التعويضات الآتية: - عن الأقدمية مبلغ 92.965.92 درهم وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وتحميل المدعى عليها الصائر ورفض باقي الطلبات. وأنها طعنت بالاستئناف في الحكم الابتدائي المذكور وعللت طلبها بإيقاف التنفيذ المعجل بكون أسباب استئنافها للحكم الصادر في الموضوع أن العارضة ناقشت التعويض عن الأقدمية وأثبتت بأن هذا التعويض يشكل جزءا من الأجر الشهري للمدعية. وأن المدعية أدلت هي الأخرى بورقة الأجر التي تفيد تمتيعها بهذا التعويض. وأن العارضة وتأكيدا منها لعدم أحقية المستأنف عليها في التعويض عن الأقدمية بالمطلق لسبقية الاستفادة منه. وأن كل أوراق الأجر الخاصة تفيد الاستفادة المستأنف عليها من علاوة الأقدمية. وأن إشفاء التعويض المذكور بالنفاذ المعجل من شأنه الإضرار بمصالح العارضة. ملتصقا الأمر بإيقاف التنفيذ المعجل للحكم المشار إليه اعلاه الى حين البت في الاستئناف.

وحيث عرض الطلب بالجلسة المنعقدة بعرفة المشورة بتاريخ 2019/12/18 حضر دفاع الطالبة وأدلى بشهادة تسليم المطلوب ضدها التي رجعت بملاحظة غادرت العنوان، وأكد الحاضر الطلب فتقرر حجزها للمداولة لجلسة 2019/12/25.

تعليق القرار

من حيث الشكل:

حيث ان الطلب مستوفي للشروط المتطلبة قانونا لذا وجب قبوله شكلا.

ومن حيث الموضوع:

حيث ان الطلب يهدف إلى إيقاف التنفيذ المعجل وفق ما هو مبين أعلاه. حيث ادلى الطرف الطالب بأوراق الاجر عن المدة المحكوم بها بالتعويض عن الاقدمية والمشمولة بالنفاذ المعجل المطلوب إيقافه تبرر وجود منازعة جدية في استحقاق المطلوب ضدها لذلك التعويض. وان التطبيق العادل للقانون المفروض على القضاء طبقا للفقرة الثانية من الفصل 110 من الدستور تبرر الاستجابة للطلب وذلك بإيقاف التنفيذ المعجل الى حين البت في الطعن بالاستئناف في الحكم موضوع الطلب.

لهذه الأسباب

إن محكمة الاستئناف وهي تقضي بعرفة المشورة انتهائيا علنيا تصرح:

في الشكل: بقبول الطلب

في الموضوع: بإيقاف التنفيذ المعجل المشمول به الحكم الابتدائي عدد 693 الصادر عن المحكمة الابتدائية بأكادير بتاريخ 102019/9 في ملف منازعات الشغل عدد 17/650 الى حين البت في الاستئناف مع ابقاء الصائر على الطالبة.

بهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه بالقاعة العادية للجلسات بمقر محكمة الاستئناف بأكادير دون أن تتغير الهيئة الحاكمة أثناء الجلسات.

كاتبة الضبط

الرئيس المقرر